قوله اي مضادا اي منافيا لوجوده او لصفة من سائر صفاته فالمراد بالضد
هنا اللغوي فيدخل في ذلك الضد بالمعنى الاصطلاحي اي المعنى الوجودي
الذي يخالفه معنى وجودي مناف له كالبياض والسواد والقدرة والعجز
فالتضاد اصطلاحا لا يكون الا في الصفات الوجودية وهذا هو الاصل
وقد يعتبر في الذوات لكن من حيث اوصافها كالابيض والاسود فصفا
ته العلية منزهة عن طريان ضد عليها وسبقية ضد لها ويدخل في ذلك
النقيض بالمعنى الاصطلاحي وهو الامر الذي ينافيه امر بحيث لا يجتمعان
ولا يرتفعان واذا ثبت احدهما انتفى الامر الآخر كثبوت الوجود وانتفائه
والقدرة ولا قدرة وهو يكون للوجوديات والاعتباريات الثبوتية والسلبية
فالله تعالى منزه عن طريان نقيض لوجوده او لصفة من سائر صفاته
ويدخل في ذلك الامر الاضافي وهو الامر الذي ينافيه امر ويتوقف تعقل
كل منهما على تعقل الآخر فالله تعالى منزه عن كل امر اضافي مناف لوجوده او لثبوت
صفة من سائر صفاته ككونه فوق جرم او تحته او فوقه او امامه او خلفه او
عن يمينه او عن شماله اما الاضافي الذي ليس كذلك فليس بمستحيل
لكونه قبل العالم وبعد فناء العالم ويدخل في ذلك العدم والملكة وهما ثبوت
امر ونفيه عمن يقبله كالبصر والعمى فيجب تنزهه تعالى عن العمى
ونحوه واما الخلافية والغيرية فثابتان له عز وجل وهو مخالف ومغاير
للممكنات اهـ قوله والا لوجب الخ اي وان لم يكن منزها عن ضد لوجب انتفاؤه
عنه اي بالفعل ان ثبت الضد بالفعل او جاز انتفاؤه ان جاز الضد وقوله
انتفاؤه اي انتفاؤه تعالى او انتفاؤها اي انتفاء صفاته تعالى انتفاء اي
انتفاء مطلقا اي دائما ان دام الضد او مقيدا ان لم يدم وتقرير البرهان ان
نقول الباري عز وجل منزه عن ضد اذ لو لم يكن منزها عنه لكان له ضد لكن
كونه له ضد محال اذ لو كان له ضد للزم عدمه اما مطلقا او مقيدا ضرورة عدم
اجتماع الضدين لكن عدمه محال اذ لو عدم لما اتصف بوجوب الوجود والقدم
لكن عدم اتصافه بهما محال لما تقدم من وجوب وجوده وقدمه بالدليل
فبطل ما ادى اليه وهو لم يكن منزها عن ضد وصح قولنا منزه عن ضد
لان انتفاء احد النقيضين يوجب الآخر فان قلت اللزوم في قوله

اذ لولم

اذ لو لم الخ غير مسلم لان اللازم انما هو امكان الضد لا ثبوته بالفعل قلت
مراده بقوله لكان له ضد اي لامكن ان يكون له ضد وكذا يقال فيما بعده ويصح
ان تقريره قياسا استثنائيا فنقول الله عز وجل واجب الوجود والقدم لا ممتنع الله
عز وجل منزه عن ضد قوله والفرض بالفاء بالفتح قوله هذا اخلق ان قرئ بفتح الخاء
فمعناه ملقاه والظاهر ومطروح خلقه لا يلتفت اليه وان قرئ بالضم فمعناه لا ادب
قوله او مثيله معطوف على ضدا او بمعنى الواو وعدل اليه الناظم لضرورة النظم
وذكر العلامة الملوي انه نفي التشبيه فاولى التشبيه وكأنه بناه على زيادة الحروف
والمعروف انهما بمعنى كالحب والحبيب والتشبيه ولو في اغلب الوجوه والنظير
وهو من بعض الوجوه والمثيل في جميعها واعترض الاخير بان اهل اللغة لا يمنعون
من القول بان زيدا مثل لعمرو في الفقه اذا كان يساويه فيه ويسد مسده في ذا
لك الباب وان كان بينهما مخالفة بوجوه وبان النبي قال الحنطة بالحنطة
مثلا بمثل واراد الاستواء بالكيل لا غير وان تفاوت الوزن وعدد الحبات والصلابة
والرخاوة واجيب بان المراد المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالا
لكيل مثلا وان اشتراك الشيئين في جميع الاوصاف ومساواتهما في جميع
الوجوه يرفع التعدد فكيف يتصور التماثل قوله اي مشابه له تعالى في ذاته
او في صفاته او في افعاله اي من الممكنات وما بعده من قوله شريك اي
من الفرد ما قبله تكرار اهـ قوله في ذاته اي بان تكون ذات تشبه ذاته
تعالى في الكنه وان لم تتصف بمثل صفاته تعالى وان كان ذلك لا يعقل لان
المحال قد يستلزم محالا اخر قوله او في صفاته اي بان تكون ذات تشبه ذاته
تعالى في الصفات او بعضها وان لم تكن مثل ذاته تعالى في الكنه وان كان ذلك
لا يعقل لما مر من ان المحال قد يستلزم محالا اخر اهـ قوله بوجه وحال
متعلق بمشابه باعتبار وقوعه في سياق النفي اي لا مشابه له تعالى
بوجه وحال من الاوجه والاحوال الخاصة اهـ قوله لوجوب مخالفته تعالى
للممكنات استدل على انتفاء المشابهة ببرهان اقتراني تقريره الله
تعالى واجب له المخالفة للممكنات فيلزم الاستدلال على الشيء بنفسه
فالجواب ان المستدل عليه انتفاء المشابه بكسر الباء وهو مغاير في
المفهوم لكونه تعالى مخالفا للممكنات وان تلازما وهذا لا يضر فتدبر
وكل واجب له المخالفة للممكنات لا مشابه له ينتج الله تعالى لا يشابه او يصح كون الشكل اقترانيا
مخالفا للممكنات لكنه وجب مخالفته لها ينتج انه لا مشابه له فان قلت هذا مصادرة

بلغ